## وثائق تكشف «فساد إخوان اليمن» في تعز.. مليارات تنهب وسط أزمة اقتصادية خانقة

# وثائق: قيادات إخوانية في محور تعز العسكري تنهب أكثر من مليار و٨٤٩ مليونا و٩٠٠ ألف ريال يمني من ضريبة القات

**الأمناء / خاص:**

بينما تعيش الدولة اليمنية أزمة اقتصادية خانقة إثر توقف تصدير النفط بسبب هجمات الحوثي، تتكشف فصول جديدة من فساد الإخوان في تعز.

ويتجلى هذا الفساد في النهب المنظم للمال العام من قبل قيادات منخرطة في المؤسسة العسكرية بتعز، وتعمل ضمن الجناح العسكري لحزب الإصلاح، ذراع الإخوان السياسية، حيث تُنهب مليارات الريالات شهريًا دون توريدها للبنك المركزي اليمني وعبر الأوعية المالية القانونية والرسمية.

### وثيقة تكشف المستور

تكشف وثيقة رسمية خاصة صادرة عن مصلحة الضرائب اليمنية بتاريخ 14 يوليو/تموز الجاري، حصلت «العين الإخبارية» عليها، عن نهب قيادات إخوانية في محور تعز العسكري أكثر من مليار و849 مليونًا و900 ألف ريال يمني فقط من ضريبة القات، وهو نبات يمضغه غالبية اليمنيين.

الوثيقة، المرفوعة إلى رئيس الوزراء اليمني سالم بن بريك، وحملت عنوان «توقف تفصيل ضريبة مبيعات القات في محافظة تعز»، أكدت «جسامة المبالغ الناتجة عن استحواذ الجهات العسكرية الإخوانية التابعة لمحور تعز على ضريبة مبيعات القات».

وكشفت الوثيقة أن «الضريبة المستحوذ عليها من قبل الجهات العسكرية الإخوانية في تعز خلال العام 2024 بلغت 546 مليون ريال يمني، بالإضافة إلى نهب مليار و303 ملايين و900 ألف ريال خلال الفترة من 22 مايو/أيار 2025 وحتى 12 يوليو/تموز الجاري».

وأكدت الوثيقة الرسمية أن «إجمالي المبالغ التي استحوذت عليها الجهات الإخوانية العسكرية في تعز من ضريبة مبيعات القات في المحافظة وصلت إلى مليار و849 مليونًا و900 ألف ريال يمني (سعر الدولار الواحد 2857 ريالًا يمنيًا)».

وطالبت الوثيقة رئيس الوزراء اليمني «بالتوجيه لوزير الدفاع لإلزام تلك الألوية العسكرية بإعادة المبالغ المستحوذ عليها من ضريبة مبيعات القات إلى حساباتها لدى البنك المركزي، وبموجب حوافظ التوريد التي ستلزم مكتب الضرائب في المحافظة بتحريرها لضمان توريد تلك المبالغ إلى حساباتها الخاصة عن فترة استحقاقها، وبما يمكّن مكتب الضرائب في المحافظة من القيام بواجباته في تحصيل الضريبة وتوريدها إلى حساباتها، بموجب القوانين النافذة، وعدم تكرار ما حدث من قبل تلك الجهات العسكرية مستقبلًا».

### نهب بلا توقف

لا يتوقف الأمر عند نهب ضريبة القات، فمصادر خاصة تكشف لـ«العين الإخبارية» أن «الجهات الإخوانية العسكرية في تعز تستحصل شهريًا على 600 مليون ريال يمني من الجبايات المفروضة على المشتقات النفطية والغاز».

ويفرض الإخوان «مبلغ 20 ريالًا عن كل لتر ديزل وبترول يدخل تعز من منفذ الكدحة، في حين أن معدل الكمية الواصلة للمدينة يوميًا يتراوح من 600 ألف إلى مليون لتر، ما يعني أن المبالغ التي يتم تجميعها تتراوح من 16 إلى 20 مليون ريال يوميًا».

أما أسطوانة الغاز، فيُفرض عليها «مبلغ 500 ريال عن كل أسطوانة تدخل مدينة تعز، ومع وصول 10 آلاف أسطوانة غاز، يصل إجمالي الجباية إلى 5 ملايين ريال يوميًا»، وفقًا للمصادر.

ولم تسلم حتى السجائر من هذا النهب المنظم؛ إذ يُفرض 10 آلاف ريال عن كل صندوق كرتوني من السجائر، وتصل الكمية الواصلة إلى تعز إلى نحو 3 آلاف كرتون يوميًا، ما يُدر 30 مليون ريال يوميًا لجيوب الإخوان.

ووفقًا لذات المصادر، فإن «إخوان تعز ينهبون أيضًا أكثر من 100 مليون ريال شهريًا من مصلحة الهجرة والجوازات، حيث يفرضون جبايات بمعدل 3500 ريال على كل جواز، بما يعادل إصدار ألف جواز يوميًا».

وترسم هذه الأرقام صورة قاتمة للفساد الإخواني المستشري، الذي لا يكتفي باستنزاف الموارد الشحيحة للدولة، بل يعمّق معاناة الشعب اليمني الذي يئن تحت وطأة الحرب الحوثية المتواصلة منذ أكثر من عقد.

## أسلحة أمريكية في اليمن للبيع على إكس وواتساب.. ما القصة؟

# «إكس» و«ميتا».. «سوق» الحوثيين لبيع الأسلحة والذخائر

**الأمناء / وكالات:**

كشف تحقيق لمشروع شفافية التكنولوجيا، أن موقعي «إكس» و«واتساب» باتا بمثابة «بؤر لتجارة الأسلحة التي تشمل والأسلحة الأمريكية».

وبحسب التقرير الذي نشرت تفاصيله صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، فإن منصة إكس التابعة لإيلون ماسك، وتطبيق واتساب المملوك لشركة ميتا، يُسهمان في « تجارة أسلحة مزدهرة مرتبطة بالحوثيين في اليمن»، مع فشل الشركتين العملاقتين في تطبيق سياساتهما الخاصة لمكافحة التهريب.

وحدد التقرير 130 حساباً على «إكس» في اليمن، كانت تُعلن عن مجموعة من الأسلحة، بما في ذلك بنادق عالية القدرة، وقاذفات قنابل يدوية، وأسلحة عسكرية أخرى، وجزء كبير من هذه الحسابات مقره صنعاء الواقعة تحت سيطرة ميليشيا الحوثيين منذ نحو عقد.

### أسلحة أمريكية للبيع

ومن بين الأسلحة التي عرضتها تلك الحسابات، كان بعضها يحمل علامة «ملكية للحكومة الأمريكية» بوضوح؛ ما أثار مخاوف جدية بشأن أصول هذه الأسلحة النارية.

وبينما لم تُحدد الحسابات كيفية حصولها على الأسلحة التي تحمل علامة أمريكية، إلا أنها كانت مصدر قلق معروفا، لا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

خلال عملية الخروج الفوضوية عام 2021، تُركت كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية الصنع، بعضها وصل إلى السوق السوداء العالمية. ويُرجّح أن هذه الأسلحة كانت تُباع لتمويل أنشطة الحوثيين، الذين لا يزالون يُشكلون تهديداً لاستقرار المنطقة، وفق التقرير.

وتجاوزت تجارة الأسلحة حدود إكس، فقد استخدمت العديد من الحسابات واتساب أو تيليغرام، وهما منصتان للمراسلة المشفرة، لتسهيل التواصل المباشر بين البائعين والمشترين.

**تقرير: تجار أسلحة حوثيون يستخدمون منصتي «إكس» و«ميتا» لبيع الأسلحة بعضها أمريكي الصنع**

**١٣٠ حساباً على «إكس» في مناطق سيطرة الحوثيين أعلنت عن بيع بنادق عالية القدرة وقاذفات قنابل يدوية**

**تجارة الأسلحة حدود إكس إلى حسابات واتساب و تيليغرام لتسهيل التواصل المباشر بين البائعين والمشترين**

### انتهاك سياسات

ولدى كل من «إكس» وواتساب سياسات تحظر بيع الأسلحة، ومع ذلك، يبدو أن هاتين المنصتين إما تجاهلتا أو أخفقتا في تطبيق إرشاداتهما الخاصة، بحسب التحقيق الذي أضاف أن تداول الأسلحة استمرّ علناً على «إكس»، حيث عرضت حسابات صراحة بنادق عسكرية وقاذفات صواريخ للبيع.

بينما تزعم ميتا عدم قدرتها على مراقبة المحتوى المشفر لرسائل واتساب، تُراجع الشركة ملفات تعريف حسابات الأعمال والصور المنشورة على الكتالوجات. ومع ذلك، وجد مشروع شفافية التكنولوجيا أن العديد من هذه الحسابات انتهكت سياسات واتساب وميتا الأوسع نطاقاً بشأن مبيعات الأسلحة النارية.

ويثير الفشل في اكتشاف هذه الملفات التعريفية والكتالوجات وإزالتها مخاوف جدية بشأن التزام ميتا بتطبيق قواعدها الخاصة ومنع إساءة استخدام منصاتها.

وكشف التحقيق أيضاً أن العديد من تجار الأسلحة ربطوا حساباتهم التجارية على واتساب بحساباتهم على إنستغرام أو فيسبوك؛ ما يُمثل انتهاكاً إضافياً لسياسات ميتا التجارية. ورغم حظر المنصة لبيع الأسلحة النارية، تمكنت هذه الحسابات من العمل علناً لأشهر، إن لم يكن لفترة أطول.